منصب المدعي العام أو وزير العدل في الولايات المتحدة



مبنى إدغار هوفر، مقر "مكتب التحقيقات الفيدرالي" (الأف بي آي) في واشنطن. (آ ب)

واشنطن: «الشرق الأوسط»

نُشر: 20:17-28 مارس 2025 م ـ 29 رَمضان 1446 هـ

المدعي العام أو المحامي العام أو وزير العدل في الولايات المتحدة هو كبير المسؤولين القانونيين في الدولة أو الولاية، والمستشار القانوني للرئيس الأميركي ولحكام الولايات.

لكل ولاية أميركية مدّعٍ عام منتخب، تُسند إليه مهام مماثلة لمهام المدعي العام الفيدرالي. وعادةً ما يُنتخب من قِبل الناخبين في الوقت نفسه وللفترة نفسها التي يُنتخب فيها حاكم الولاية. وهو منصب شائع في كل بلد تقريباً ترسخت فيه أسس النظام القانوني الإنجليزي.

يعود تاريخ منصب المدعي العام إلى العصور الوسطى الأوروبية، إلا أنه لم يتخذ شكله الحديث قبل القرن السادس عشر.

في البداية، كان يُعيَّن محامو الملك فقط لأعمال أو قضايا أو محاكم محدّدة، لكن بحلول القرن الخامس عشر، أصبح المدعي العام للتاج معيّناً لولاية دائمة. وبمرور الوقت، اكتسب حق تعيين النواب وأصبح شخصية ذات نفوذ كبير مع انهيار النظام في العصور الوسطى وتطور محاكم ومؤسسات سياسية جديدة.

يمثّل المدّعي العام البريطاني ومساعده، المحامي العام، التاج في المحاكم، وهما مستشاران قانونيان للملك ووزرائه. وكان المدعي العام عضواً في الحكومة، لكن ليس في مجلس الوزراء. وهو يُستشار في صياغة جميع مشاريع القوانين الحكومية، ويُقدم المشورة للدوائر الحكومية في المسائل القانونية، ويتولى مجموعة واسعة من المهام المتعلقة بالمحاكم.

بحكم منصبه موظفاً قانونياً تحت سلطة التاج، يُعترف بالمدعي العام، الذي يواصل ممارسة المحاماة، حيث التاج هو عميله الوحيد، من قِبل نقابة المحامين قائداً للمهنة القانونية. ويُسيطر على مكتب الادعاء العام، الذي يُقدم المشورة، وغالباً ما يُجري، دعاوى جنائية. ولا يُمكن مقاضاة بعض الجرائم إلا بموافقة المدعي العام أو مدير الادعاء العام. كذلك يحق للمدعي العام وقف الإجراءات الجنائية في المحاكم العليا.

أُنشئ مكتب المدعي العام للولايات المتحدة بموجب قانون القضاء لعام 1789، الذي قسّم البلاد مقاطعات، وأنشأ محاكم في كل منها، بالإضافة إلى محامين مسؤولين عن الدعاوى المدنية والجنائية في مقاطعاتهم.

ويُعيّن الرئيس المدعي العام، وهو عضو في مجلس الوزراء، ورئيس وزارة العدل. وبصفته رئيساً لها، يتمتع المدعي العام بسلطة كاملة على الشؤون القانونية للحكومة، ويخضع جميع موظفيها القانونيين الآخرين له، مع أن الوزارات الأخرى لديها محامون ضمن موظفيها ولا يخضعون لإشرافه

الخاص. وبصفته رئيساً لوزارة العدل، يُلزم المدعي العام بالضرورة بتخصيص جزء كبير من وقته للإدارة. كما يعمل مستشاراً قانونياً للرئيس ولرؤساء الوزارات الأخرى فيما يتعلق بأعمال الحكومة، وتعود إليه سلطة الإشراف على «مكتب التحقيقات الفيدرالي» (إف بي آي) وأجهزته الأمنية.

مواضيع

حصاد

أميركا